

Distr.
GENERAL

A/53/683
19 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٤٣ من جدول الأعمال

حالة الديمقراطية وحقوق الإنسان في هايتي

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة
لهايتي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم، طي هذا، نص رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر موجهة إليكم من رئيس
جمهورية هايتي السيد رينيه بريفال.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة
في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال.

(توقيع) أنطونيو رودريغي
الوزير المستشار
القائم بالأعمال بالنيابة

المرفق

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ موجهة إلى
الأمين العام من رئيس جمهورية هايتي

استفادت دولة هايتي، منذ العودة الى النظام الدستوري، من تعاون البعثة المدنية الدولية في هايتي المشتركة بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة والتي سعت جاهدة إلى أن تضيف إلى تشخيصاتها لحالة حقوق الإنسان في البلد توصيات بناءة لتحسين أداء المؤسسات الأساسية لعملها في تعزيز الحقوق الفردية والحريات الأساسية.

ورغم التقدم المحرز، فإن مهمة التدعيم المؤسسي لم تنته. وفي هذا الصدد، فإن وضع الصيغة النهائية لوثيقة تعرض استراتيجية وخطة عمل مفصلة لتنفيذ قانون الإصلاح القضائي الذي صدر مؤخرا من شأنه أن يعجل عملية تعزيز النظام القضائي في السنوات القادمة. وفي هذا السياق، يمكن أن تسهل خبرة البعثة المدنية الدولية في هايتي وتجربتها تطبيق الإصلاح وأن تواكب الجهاز القضائي في مسيرته نحو التزام المزيد من الحياد وتعزيز استقلاله والاحترام المطلق للضمانات الدستورية.

وترحب دولة هايتي أيضا بالتقدم المحرز في مجال توعية السكان بحقوق الإنسان بمساعدة البعثة. وهي ترى أن من الضروري تشجيع هذه المبادرات الرامية إلى بناء المجتمع على أساس قيم وتصرفات وطنية.

ولذلك تود حكومة هايتي أن تواصل البعثة أنشطتها حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩. بيد أنها تود أن يجري، نظرا للتغيرات التي جددت في الأوضاع الوطنية، تكييف ولاية البعثة مع الضرورات الحالية لتعزيز المؤسسات وذلك بأن يتمثل الجزء الأساسي من أنشطتها في تقديم مساعدة تقنية تتلائم مع مجموع مكونات الجهاز القضائي.

(توقيع) رينيه بريفال
